بنحو 1.15 مليون برميل في اليوم

تقرير: الطلب على نفط «أوبك» سيتراجع خلال العام المقبل

توقع تقرير اقتصادي متخصص تراجع الطلب على نفط منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» خلال العام المقبل بين 670 ألف برميل الى 1.15 مليون برميل في اليوم.

وقال التقرير الذي اصدره المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية وخص وكالة الانباء الكويتية «كونا» بنشره امس انه وباستثناء اية تغييرات في المخزون النفطي من المتوقع ان يكون الطلب على نفط منظمة «اوبك» اقل خلال العام المقبل.

واضاف التقرير ان اصدارات وبيانات «أوبك» و«وكالة الطاقة الدولية» و«وادارة معلومات الطاقة الامريكية» تشير الى انخفاض الطلب على نفط المنظمة بين عامي 2012 و2014 بين 670 ألف برميل في اليوم و 1.15 مليون في اليوم.

وبين ان الفرق في توقعات الطلب على نفط «أوبك» بين المراكز البحثية الثلاثة متقارب نسبيا ويتراوح ضمن مدى ضيق لا يتجاوز 380 الف برميل في اليوم وتوقعات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية للطلب على نفط «اوبك» هي الاعلى عند 29.76 مليون برميل في اليوم.

وقال ان توقعات وكالة الطاقة الدولية هي الاقل عند 29.38 مليون في اليوم في حين ان تقديرات منظمة «أوبك» جاءت في الوسط عند 29ر61 مليون برميل في اليوم وذلك التوقع هو اقل من متوسط انتاج المنظمة في يونيو 2013 بحدود مليون برميل في اليوم.

وذكر التقرير ان منطقة الشرق الأوسط مازال تستحوذ على مركز الصدارة من حيث الاحتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة من النفط والغاز متوقعا ان تدعم خارطة الاحتياطيات العالمية الجديدة الاتجاه نحو تداول النفط والغاز بشكل مستقل لكل دولة دون الالتزام بالأطر والمنظمات ذات العلاقة بقطاعات الطاقة القائمة حاليا.

واوضح ان الكثير من دول العالم أصبحت منتجة للنفط أو الغاز او الاثنان معا وبالتالي تستهدف الاستحواذ على حصص سوقية وتحتاج الى عوائد سريعة تتحول معها الى دولة غنية تتمتع بفوائض مالية ضرورية لمشاريع التنمية وتغطية الديون المتراكمة لديها.

وتوقع التقرير ان تشهد السنوات القليلة المقبلة دخول منتجين جدد الى اسواق الطاقة وباحتياطيات كبيرة او استحداث استكشافات جديدة لدى الدول المصنفة كدول منتجة بالفعل مضيفا ان تلك الاكتشافات تتطلب الكثير من الاستثمارات للبدء بالانتاج التجاري.

ولفت الى تباين القدرات المالية لدى الدول وخصوصا حديثة العهد منها في مجال إنتاج النفط والغاز موضحا ان تلك الدول ستركز على جذب الاستثمارات لتمويل الانتاج للوصول الى المستويات التي تلبي الطلب المحلي والاستغناء عن الاستيراد من الاسواق أولا قبل البدء بالانتاج التجاري على المستوى الخارجي.

وقال ان التأثيرات الايجابية لدخول منتجين جدد ستأخذ صفة التأثير المباشر وقصير الأجل وستأخذ التأثيرات السلبية صفة التأثير غير المباشر والذي يتطلب فترة زمنية طويلة للبدء بالتأثير الحقيقي على الأسواق وكبار المنتجين وذلك اذا ما نجحت تلك الدول في ادارة قواعد المنافسة على مستوى الكم والنوع والتوقيت.

وذكر التقرير ان السوق النفطية العالمية شهدت على مدى السبعة أشهر الأولى من عام 2013 زيادة حقيقية في الامدادات النفطية ومن المتوقع ان تشهد أسواق النفط العالمية خلال العام المقبل فائضا ايضا في الامدادات النفطية.

وقال ان التوقعات بزيادة الأمدادات النفطية عام 2014 صدرت اخيرا عن ثلاثة مراكز بحثية رائدة في ذلك المجال هي وكالة الطاقة الدولية وادارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

مبني اوبك

السعودية سجلت أعلى نمو في الإقراض الشخصي

بلغ إجمالي القروض الشخصية على الخليجيين 1.33 تريليون ريال، «355.3 مليار دولار» نهاية الربع الأول من عام 2013، مرتفعة بنسبة 2.7 في المئة عما كانت عليه نهاية عام 2011، حيث ارتفعت بنحو 9.4 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2013.

وكشف المستشار الاقتصادي فادي بن عبدالله العجاجي، في تقرير نشرته صحيفة الرياض، أن الإماراتيين يحتلون المرتبة الأولى خليجيا من حيث حجم القروض الشخصية في نهاية الربع الأول من عام 2013، حيث بلغ إجمالي قروضهم الشخصية 141.5 مليار دولار، تشمل قروضا استهلاكية بنحو 72.6 مليار دولار، وقروضا عقارية تصل إلى 68.9 مليار دولار.

وجاء السعوديون في المرتبة الثانية بحجم قروض بلغ 83.9 مليار دولار، ثم الكويتيون بحوالي 62.8 مليار دولار، ثم القطريون بنحو 45.1 مليار دولار، ثم العمانيون بحوالي 15.5 مليار دولار، وأخيرا البحرينيون بحوالي ما يعادل 6.4 مليار دولار.

وقال العجاجي إن المملكة سجلت أعلى نسبة نمو في القروض الشخصية «الاستهلاكية والعقارية» خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، حيث زاد حجم القروض الشخصية في السعودية بنسبة 4.9 في المئة ، ثم في قطر بنسبة 4.8 في المئة ، ثم في عُمان بنسبة 2.9 في المئة ، ثم في الكويت بنسبة 2.4 في المئة ، ثم في البحرين بنسبة 2.2 في المئة ، ثم في الإمارات بنسبة 1 في المئة .

أما بالنسبة للقروض الاستهلاكية فسجلت دولة قطر أعلى نسبة نمو بنحو 9.7 في المئة خلال الربع الأول من عام 2013، ثم في السعودية بنسبة 5.5 في المئة ، ثم في الكويت بنسبة 4 في المئة ، ثم في عُمان بنسبة 2.9 في المئة ، ثم في البحرين والإمارات بنسبة 2.2 في المئة .

وبلغ إجمالي القروض العقارية على الخليجيين حوالي 134.9 مليار دولار نهاية الربع الأول من عام 2013، وتمثل القروض العقارية على الخليجيين ما نسبته 38 في المئة من إجمالي قروضهم الشخصية. وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هي الأعلى في قطر وتصل إلى نحو 52.5 في المئة ، تليها الإمارات بنسبة 48.7 في المئة ، ثم الكويت بنسبة 40.6 في المئة ، ثم البحرين بنسبة 30.1 في المئة ، ثم عمان بنسبة 30 في المئة ، وأخيرا السعودية بنسبة متدنية لم تتجاوز 12.2 في المئة . وبلغ معدل القروض الشخصية إلى إجمالي عدد السكان نحو 29.3 ألف ريال سعودي، أي حوالي 7.8 ألف دولار لكل نسمة في نهاية الربع الأول من عام 2013. ويبلغ المعدل في الإمارات نحو 24.8 ألف دولار لكل نسمة، وفي قطر نحو 23.6 ألف دولار لكل نسمة، وفي الكويت 16.1 ألف دولار لكل نسمة، وفي البحرين 5.5 ألف دولار لكل نسمة، وفي عُمان 4.9 ألف دولار لكل نسمة، وأخيرا في السعودية 2.8 ألف دولار لكل نسمة.

400 مليار ريال عوائد متوقعة لقطار الرياض خلال 5 أعوام

خبراء: السياسات المحفزة وتشجيع الاستثمار وراء نمو الاقتصاد السعودي

توقع اقتصاديون استمرار وتيرة النمو المتسارعة للاقتصادي السعودي خلال العام المقبل، مع توقعات بأن يعود قطار الرياض بمردود اقتصادي لا يقل عن 400 مليار ريال «150 مليار دولار».

وعزا الخبراء في حديثهم لصحيفة الشرق الأوسط، النمو الاقتصادي المتسارع في السعودية لنجاعة السياسات الاقتصادية المحفزة لتشجيع الاستثمار بمختلف ضروبه وزيادة الإنتاج في عدد من القطاعات، بجانب نمو قطاعي الإنشاءات والصناعة.

من جهته توقع الدكتور عبد الرحمن الزامل، رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، أن يعود مشروع قطار الرياض، الذي قدرت تكلفته بـ80 مليار ريال، بأثر اقتصادي بمردود يبلغ 400 مليار ريال «150 مليار دولار»، خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

من جهته، توقع الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن باعشن، رئيس مركز الشروق الاقتصادية، أن تصل نسبة نمو الاقتصادي السعودي إلى 15 في المائة مع حلول العام الجديد.

وقال «رغم كل الأزمات التي يمر بها العالم حاليا، فإن السياسات الاقتصادية السعودية عبرت بالاقتصاد الوطني مراحل تطويرية متصاعدة، فحققت بموجبها مبيعات منتجات شركاتنا ازديادا ملحوظا، فضلا عن الزيادة في عدد المشروعات المطروحة».

من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي فضل البوعينين أن الإنفاق الحكومي المعتمد على النفط مقابل مساهمة التوسعي دعم الاقتصاد، مبينا أن نمو مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي يؤكد استراتيجية تنويع مصادر الدخل، ومحاولة خفض مساهمة القطاع الحكومي هذا القطاع. ولفت إلى أن هناك توجها حكوميا للتوسع في الصناعات التحويلية، بعد أن نجحت في خلق صناعات أساسية بتروكيماوية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، مشيرا إلى أن تعميم تجربة المدن الصناعية الناجحة في مناطق المملكة من الملامح المهمة للتنمية الاقتصادية في السعودية.

ونبه البوعينين إلى أن التنمية السكانية كانت من أهم ملامح التنمية الحديثة، إذ إن تخصيص ما يقرب من 250 مليار ريال لبناء 500 ألف وحدة سكنية سيحقق أهدافا تنموية ومالية واقتصادية عدة.

وأوضح أن الدولة تقدم كل أنواع الدعم المالي واللوجيستي، ومنها توفير القروض الميسرة للاستثمارات الأجنبية، بهدف توطين الصناعة، مبينا أن من أهم المشروعات الجديدة مشروع تصنيع السيارات في المنطقة الشرقية، مستفيدا من مصنع الألمنيوم الضخم في رأس الخير، ومصانع «سابك» كأهم مكونات صناعة السيارات.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الله المغلوث، عضو لجنة الاستثمار والأوراق المالية بغرفة الرياض، فأكد أن مسيرة البناء والتنمية، على مدى خطط التنمية الخمسية، حققت السعودية من خلالها قفزات تنموية سريعة ونهضة حضارية شاملة، نقلتها من مرحلة الاقتصاد البدائي والبسيط قبل اكتشاف النفط، إلى مرحلة البناء والإنماء السريع.

من جهته، اعتبر محمد الحمادي، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية، أن النقل الاقتصادي وزيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد والتنمية بشكل مستمر حقق التطور والازدهار والإصلاح الاقتصادي، من خلال تسخير كل طاقات وإمكانات الدولة ومواردها لخدمة الشعب السعودي.

وقال إن الاقتصاد السعودي استطاع الصمود أمام أزمات عالمية أطاحت بدول وقطاعات مصرفية قوية حول العالم، وأكد قدرته على الاستمرارية في الصمود.

الاقتصاد السعودي يحقق نموا

«أرامكو» تجري تطويراً لعدد من حقولها للمحافظة على زيادة إنتاج النفط

«أرامكو» تطور حقول النفط

تنهمك شركة أرامكو السعودية الذراع الاستثمارية للسعودية في مجال الطاقة حاليا في برنامج طموح يهدف إلى تطوير الحقول النفطية القائمة للمحافظة على ريادة إنتاج النفط بالعالم، وإبقاء طاقتها الإنتاجية فوق 12.5 مليون برميل يوميا انطلاقا من رؤيتها بأن تستمر في المساهمة بشكل كبير في الحفاظ على توفير الموارد البترولية على مستوى العالم، وأن تلعب دورًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي من خلال الاحتفاظ بطاقة إنتاجية احتياطية كبيرة للزيت الخام تسهم في استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتشير تقارير حديثة إلى أن شركة أرامكو وضعت عدداً من الخيارات التطويرية لإضافة حوالي 1.5 مليون برميل يوميا إلى طاقتها الإنتاجية الحالية، لتعزيز أي فاقد في طاقة حقولها من النفط الخام وذلك عبر برامج تعمل على تحسين الطاقة الإنتاجية لهذه الحقول، ما يفضي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمملكة للاستمرار في مقدمة الدول المنتجة للنفط بالعالم.

حيث تجري أرامكو تطويرا لحقل غوار النفطي الذي يعد أكبر حقل نفطي بالعالم بالتعاون مع شركة هليبرتون الأمريكية من خلال توظيف تقنية متقدمة تساهم في المحافظة على طاقته الإنتاجية عبر برنامج يسمى «تعزيز استعادة النفط» والذي يعمل على استخدام مجموعة من العمليات الهندسية المتقدمة التي تدعم تدفق النفط وتطيل من العمر الافتراضي للحقل الذي يصل عمره الإنتاجي حاليا إلى 65 عاما ولا يزال يتمتع بشبابه ونضارته الإنتاجية.

ومن الحقول المستهدفة في البرنامج التطويري حقل مثيفة النفطي الذي سيضيف 900 ألف برميل يوميا إلى الطاقة الإنتاجية لأرامكو عند اكتماله تشغيليا في عام 2015، حيث صرفت عليه الشركة ما يقارب 37.5 مليار ريال لأعمال تطويرية جعلته من أفضل حقول العالم تقنيا.

«سعد السعد» و«ساحل البدع» يختتمان بنجاح معرضهما الأول في الكويت

تختتم مؤسستا «سعد السعد» و«ساحل البدع» العقاريتان اليوم المعرض الاول لهما المقام للترويج لـ 400 قسيمة سكنية في ضاحية ابوفطيره بمساحات تراوح بين 400 الى 500 متر مربعخصص مشاعة، مشيره الى الاقبال الكبير على طلبات ابداء الرغبة والتسجيل لموعد الطرح.

ويبدأ سعر المتر المربع في تلك القسائم من 400 دينار، وهو سعر يقل بنحو النصف عن سعر الأراضي والقسائم السكنية المشابهة والمعروضة في السوق، علما بانها تمتاز بموقعها المطل على طريق الفحيحيل السريع مباشرة، فيما يقع بعضها الآخر في مناطق تحتوي على العديد من المرافق الخدمية الاساسية مثل المدارس والجمعيات التعاونية وغيرها من المرافق.

وقال مسؤولون في المؤسستين العقاريتين ان المعرض سيغلق باب التقدم للتسجيل وابداء الرغبة اليوم الإثنين الموافق 30 سبتمبر، مشيرين الى ان حجز القسيمة لا يتطلب سوى ابداء الرغبة وصورة عن البطاقة المدنية دون أي التزامات أخرى. و يطل عدد من القسائم المطروحة للبيع من خلال المعرض، على طريق 250 بين طريق الدائري السابع وشارع الغوص، كما يمنح المعرض حصريا الفرصة من أجل الحصول على أكثر من قسيمة للراغبين في الاستثمار في الاراضي السكنية في ضاحية ابوفطيرة وجني الارباح سواء من خلال شراء باقي الحصص في القسيمة عند عرضها للبيع مستقبلا مستفيدا من العرض السعري الحالي ومن ثم بيعها، او بيع الحصة المشتراة فقط والحصول على ارباح مجزية في الحالتين.

«ماجد الفطيم» تحصد جائزة أفضل شركة في قطاع التجزئة

تسليم الجائزة

حصلت شركة ماجد الفطيم العقارية المتخصصة في مجال تطوير وامتلاك وإدارة مراكز التسوق فضلا عن تطوير الفنادق ومشاريع المدن المتكاملة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على جائزة « أفضل شركة في قطاع التجزئة » عن العام الحالي وذلك خلال حفل توزيع جوائز مجلة جلف بزنس الذي عقد مؤخرا بدبي.

وقال جورج كوستاس الرئيس التنفيذي لدى ماجد الفطيم العقارية أن هذه الجائزة المرموقة تعد بمثابة تكريم لجهود فريق عملنا المتميزة في سياق رفع مستوى تجربة التسوق المتكاملة في الإمارات وعلى نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. وسنواصل مساهمتنا في تعزيز قطاع التجزئة على مستوى المنطقة بينما نتابع تطوير وتوسيع محفظتنا التي تتألف حالياً من 16 مركز تسوق على مدى السنوات القادمة.

وشملت لجنة التحكيم المستقلة لجوائز مجلة جلف بزنس كل من إبراهيم الأنصاري الرئيس التنفيذي لـ«دبي فيرست» وحسام حوراني الشريك المسؤول في شركة التميمي واي. أس شاشيدار مدير عام شركة «فروست آند سوليفان» الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبيتر كوبر المحرر والناشر لموقع «أريبيان موني» واليسيا بولر محررة مجلة «جلف بيزنس».

وقال مسؤول كبير بشركة ماجد الفطيم القابضة في دبي إن الشركة صاحبة الامتياز الوحيد لسلسلة متاجر كارفور الكبرى في الشرق الأوسط لن تسعى لضخ استثمارات في مصر وسوريا لحين عودة الاستقرار إليهما.

وأبلغت مصادر رويترز في ابريل نيسان أن الشركة – التي تنفرد ايضا بحق تشغيل متاجر كارفور في شمال إفريقيا وآسيا الوسطى – أجرت محادثات في مرحلة متقدمة لشراء سلسلة مترو أكبر سلسلة متاجر كبرى في مصر من مجموعة منصور.

وقال يونس الملا نائب الرئيس الأول لتجارة التجزئة والتطوير العالمي في شركة ماجد الفطيم للصحفيين لدى افتتاح متجر جديد من متاجر الهايبر ماركت التابعة لكارفور قرب أبوظبي إن مصر ما زالت غير مستقرة وإن الشركة تنتظر أن تهدأ الأوضاع بها ولكنها ما زالت تخوض مفاوضات.

محافظ المركزي التونسي: مستعدون للتدخل لمواجهة التضخم

البنك المركزي التونسي

أبوظبي – «رويترز»: قال محافظ البنك المركزي التونسي امس إن تونس مازالت في مرحلة تشديد السياسة النقدية وإن البنك المركزي سيتدخل بأدوات متنوعة تشمل أسعار الفائدة إذا عاود التضخم الارتفاع.

وأضاف الشاذلي العياري للصحفيين على هامش اجتماع لمحافظي البنوك المركزية العرب في أبوظبي أن احتياطيات تونس من النقد الأجنبي انتعشت لتغطي واردات نحو 103 أيام وهو مستوى آمن تقريبا.

وتواجه تونس صعوبات في ظل تضخم مرتفع وضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي في الوقت الذي تمر به البلاد بأزمة سياسية. ووافقت الحكومة التي يقودها الإسلاميون يوم السبت على الاستقالة بعد محادثات مع القوى المناوئة وذلك لتشكيل حكومة مؤقتة ستعد لإجراء انتخابات في مسعى لتحقيق التحول الديمقراطي.

وهبط التضخم للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى ستة بالمئة في أغسطس آب مقارنة مع 6.5 بالمئة في مارس آذار وهو أعلى معدل له في خمس سنوات على الأقل. ورفع البنك المركزي سعر الفائدة الأساسي 0.25 نقطة مئوية في مارس آذار في زيادة هي الثانية خلال سبعة أشهر لمكافحة التضخم.

وأظهرت بيانات رسمية أن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت 11.291 مليار دينار في 25 سبتمبر وهو ما يغطي واردات 103 أيام وذلك بعدما تلقت تونس مساعدات أجنبية وأصدرت سندات دولية. وفي يونيو حزيران تراجعت الاحتياطيات لتغطي واردات 94 يوما.

وقالت بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس في بيان يوم الخميس إن الاختلالات المالية والخارجية تتفاقم وتواجه إصلاحات معظمها قيد التنفيذ بعض المعوقات وتمضي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا.

وأضافت أن مخاطر الأمد القصير تتجه نحو الانحسار ومن الضروري اتخاذ إجراءات صارمة تتضمن تنفيذ الإصلاحات بصرف النظر عن القيود المرتبطة بالتطورات السياسية.

وقال العياري إن زيادة الفائدة من عدمها ستتوقف على عوامل من بينها اتجاه التضخم مضيفا أنه مازال مرتفعا لكنه بدأ يستقر وتوقع تراجعه.

وتابع أنه إذا بدأ التضخم في الصعود مجددا لأي سبب وهو أيضا أمر محتمل فسيتدخل البنك المركزي بوسائل متنوعة من بينها رفع أسعار الفائدة.

وتوقع العياري أن يبلغ معدل التضخم 5.6-5.7 في المئة بنهاية 2013 ونحو أربعة في المئة بنهاية 2014.

وقالت الحكومة هذا الشهر إنها تتوقع أن ينمو الاقتصاد أربعة بالمئة العام القادم بعد نمو منتظر قدره 3.6 في المئة هذا العام.

وتوقع العياري اليوم أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ثلاثة و3.6 في المئة في 2013.